والثالث ان الاصل في الثالث من الاوجه المذكورة
ان من استثنى اي انه والرابعة اي من القراءات التي هي هذه الاية
واختار هذا القول اي الخامس وهو انه لما كان
الاعراب الخ وزعم الزعم قول يعتمد الاعتقاد
عليه ولم يصح وفي نقض لذلك الخ اي فند تنبه و
تيقظ لما زعمه من انه الخ الثاني اي الامر
الثاني مما اعترض به على نفسه واجاب عن الاول
اي اجاب ابن تيمية عن الامر الاول وهو قوله ان السبعة الخ
واجاب عن الثاني اي عن الامر الثاني وهو
قوله ان الذي بينه وفرق الواحد تثنية الزبرا الخ
على حرفين اي وهما ذان الذال واللام والاصح ان الالف
اصلية وذا اسم اشارة مستغرق في البناء كما قال المصنف
رحمه الله وانما كان مستغرقا في البناء لشبهه بالحرف
لفقد الحرف الذي كان يستحق الوضع لابوديه به الاشارة
وهذا المعنى لم توضع له الحروف بل يدل عليه ولكنه من
المعاني التي من حقه ان تودى بالحروف لان الاشارة
كالنداء الموضوع لها المستعان به لتنبيه فذا
لتضمنه معنى الاشارة مستحقة للبناء لتضمنه لمعنى
الحرف الذي كان يستحق الوضع ليوديه به الاشارة
قال رحمه الله اجاب ابن تيمية من وجهين
كثيرة واثاني اي من الوجوه التي لا تقع الا في الوجوه

اي من الوجوه التي لا تقع انتهى كلامه يعني كلام
ابن تيمية رحمه الله ولم يوجد في الغرر ان البعض يقع
حرفا يعني فراجع وهذا الاثر اي ما روي عن عائشة
رضي الله عنها من قولها في الغرر الخ وهذا
خطأ ايضا اي ما نسب الى البصرية عائشة من قولها
يا ابن اختي الخ اعاذها الله من ذلك والحويه اثنان
واثنتان مثلثا اي سواء ركبا او لم يركبا وتركيبهما
مع العشرة او اضيفا الى الاظهار او المضمر ويمتنع
اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثنا هما
والمراد بالاثنين اثنتاهما الان ضمير التثنية نحو الاثنين
باضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه فانه
المضاف كما مر اللمعة وذلا وكلتا مضافين لمضمر
وحكمهما حينئذ حكم المثنى في كون اعرابهما بالحروف
الناقصة لشبهة مشبههما به لفظا لكون اخرهما
كاخرها الا ينفك عن الاضافة حتى يتميز ان عقد
يتجردهما عن واناخصوا الاعراب بالحروف الناقصة
فقط لان اضافة الى المضمر انه اذا كان مضافا الى
الظاهر فالاغلب ان يقع توكيد المثنى نحو جاءني الى
جلان كلاهما فجعل موافقا لمتبوعه في الاعراب بهما
ثم اضيف ذلك كونه مضافا الى الياء المتكلم والمخاطب
وان لم يقع توكيد له مجرورا المضاف ان الذي هو
شهادة والمضاف اليه وهو اثنان مقامه